عرنوس يبحث مع معاون الرئيس الإيراني تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والبيئية

رئيس الوزراء: الاحتلالان الأميركي والتركي يخرّبان البيئة والتربة ويسرقان الثروات الوطنية

الوطن

استعرض رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس مع معاون الرئيس الإيراني- رئيس منظمة حماية البيئة علي سلاجقة ما تتعرض له المنطقة عموماً من تغيرات مناخية وظواهر جفاف وتصحر وعواصف رملية تؤثر في البيئة وضرورة وضع خطط علمية وخطوات تنفيذية لإيجاد حلول ملموسة تسهم بتخفيف آثار الظواهر البيئية الضارة وتحسين المؤشرات البيئية في البلدين، لافتاً إلى خطورة ما يقوم به الاحتلالان الأميركي والتركي في شمال وشرق سورية من تخريب للبيئة والتربة من خلال إجراءات تعسفية وسرقة الثروات الوطنية السورية من نفط وقمح ومياه.

وتناولت المباحثات أهمية التعاون الثنائي وأوضح المهندس عرنوس أن الحكومة السورية تولي كل الاهتمام لتنفيذ المشروعات الاستثمارية الموقعة بين البلدين بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي المشترك وتدعم أي خطوة تسهم في تعزيز العلاقات بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية والعلمية وتوسيع حزمة المشروعات المشتركة بما يحقق الفائدة للبلدين، معرباً عن التقدير لإيران قيادة وحكومة وشعباً على دعمها لسورية الذي يعكس متانة العلاقات وتجذرها.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة السورية تولي أيضاً عناية كبيرة لكل مكونات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مشدداً على أن البيئة السليمة هي ملك للجيل الحالي والأجيال المقبلة وعلى الحكومات بذل كل الجهود لضمان استدامة الأمن البيئي كحامل رئيس للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

من جهته أكد سلاجقة استمرار دعم بلاده لسورية في مختلف المجالات وجدد موقفها الداعم لوحدة الأراضي السورية وسيادتها، معرباً عن رغبة إيران في بناء تعاون بيني لمواجهة موضوع العواصف الترابية بين الدول المتضررة منها من خلال وضع برامج علمية لمواجهة هذه الظروف المناخية المستجدة، مشيراً إلى أنه يتم التحضير حالياً لعقد اجتماع بيني إقليمي في إيران خلال تموز القادم لإطلاق بنية للتعاون للحد من الآثار البيئية للعواصف الترابية.

حضر الاجتماع من الجانب السوري وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور قيس محمد خضر ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور فادي الخليل، ومن الجانب الإيراني ممثلون عن وزارات الخارجية والطاقة والزراعة والمواصلات ومؤسسة الأرصاد الجوية والسفير الإيراني بدمشق.

> سلاجقة: يتم التحضير لاجتماع بيئي إقليمي للحد من الآثار البيئية للعواصف الترابية

بعد أقل من ٢٤ ساعة على إصداره

وزير التموين يلغي تعميم رفع أجور نقل الركاب بين المحافظات «مراعاة للوضع المعيشي»

محمد راكان مصطفى

ألغى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو نذير سالم التعميم الذي أصدرته الوزارة أمس بخصوص رفع تعرفة شركات نقل الركاب بين المحافظات وذلك أثناء وجوده في محافظة حلب بجولة تفقدية لصوامع القمح والمطاحن، موجهاً بالعودة إلى التعرفة القديمة.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصدرت أمس تعميماً يتضمن اعتماد التعرفة الكيلومترية الجديدة لشركات نقل الركاب بين المحافظات المرخصة على قانون الاستثمار.

وبيّن مصدر خاص في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» أن إلغاء القرار يأتي مراعاة للوضع المعيشي للمواطن، مع التريث في تلبية طلب شركات النقل بتعديل التعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أن رئاسة مجلس الوزراء كلفت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء مناقشة واقع تنفيذ قرارات المتخذة في عملية إعادة هيكلة الدعم الحكومي بمراجعة قرارها الأخير القاضي بتعديل تسعيرة النقل الكيلومترية لكون شركات النقل ما زالت تتزود بالمحروقات بالسعر المدعوم.

الصين ستحد من إجراءات الإغلاق بدءاً من الأربعاء وتراجع ملحوظ في حالات كوفيد المسجلة

الوطن

أعلنت الصين تسجيل أقل عدد من حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر، في ظل تراجع انتشار الفيروس في بكين وشنغهاي، ما دفع السلطات إلى الإعلان عن تخفيف بعض الإجراءات المفروضة لمكافحة تفشي الجائحة، والتحرك لتحفيز الاقتصاد الذي تأثر نتيجة الإغلاقات وتوقف الإنتاج في بعض المصانع.

وأفادت وكالة «بلومبرغ» للأنباء أمس الإثنين بأن الإصابات في بكين تراجعت الأحد لتسجل ١٢ حالة، مقابل ٢١ حالة السبت الماضي.

وبدأت الحكومة منذ يوم الأحد تخفيف القيود المفروضة على الحركة في العديد من المناطق، بعد أن قال المسؤولون إن انتشار المرض تحت السيطرة.

وعلى إثره أغلق مؤشر «نيكي» الياباني على أعلى مستوياته منذ أكثر من شهر أمس الإثنين مدعوماً بأسهم المعدات والتكنولوجيا، بعد أن تراجعت المخاوف من تباطؤ حاد في الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم نتيجة الجائحة.. وارتفع المؤشر «نيكي» ٢,١٩ بالمئة ليغلق عند ٢٧٣٦٩,٤٣ نقطة وهو أعلى مستوياته منذ ٢١ نيسان الماضي كما صعد مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة ١,٨٦ بالمئة إلى ١٩٢٢,٤٤ نقطة.

ومما ساعد على تعزيز المؤشرات وصعودها إعلان السلطات في شنغهاي إلغاء العديد من الشروط المفروضة على الشركات والمصانع لاستئناف عملها كالمعتاد.

كما ارتفعت أمس مؤشرات الأسواق المالية في أوروبا لتسجل أفضل أداء منذ ثلاثة أسابيع بانتظار مؤشر التضخم الألماني المتوقع أن يبلغ ٨ بالمئة في شهر أيار بعد أن بلغ ٧,٤ بالمئة في نيسان، الأمر الذي سيشكل مزيداً من الضغوط على المصرف المركزي الأوروبي وتراجعاً كبيراً في القدرة الشرائية لسكان ألمانيا.

وفد اقتصادي سوري في إيران و«الوطن» تحصل على مذكرة التفاهم

درويش: خريطة عمل مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الجانب الإيراني

شافعي: القطاع الخاص الإيراني مستعد للتعاون في عملية إعادة الإعمار

بنك معلومات شامل عن الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية في البلدين

خط بري بحري بين البلدين يحل مشكلة النقل بنسبة ٥٠ بالمئة

هناء غانم

بمشاركة وفد اقتصادي وتجاري سوري عالي المستوى، بدأت في طهران أمس أعمال ملتقى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين القطاع الخاص في سورية وإيران.

خريطة عمل مشتركة

رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة فهد درويش أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هناك خريطة عمل مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الجانب الإيراني تتضمن مناقشة العديد من القضايا والصعوبات التي تواجه عمليات التبادل التجاري بين البلدين والتوصل إلى مقترحات للخروج بقرار واحد قابل للتنفيذ مباشرة على ارض الواقع بدعم من الحكومتين السورية والإيرانية، مشدداً على ضرورة وضع النقاط على الحروف لجهة أن تكون لهذه الاجتماعات خطوات عملية على أرض الواقع والبدء بالتنفيذ خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

وكشف درويش أن الخطة تتضمن إلغاء الرسوم الجمركية التي خفضت إلى ٤ بالمئة بشكل كامل، وتسهيل انسياب السلع بين البلدين من خلال استثناء كل بلد البلد الآخر من قوائم منع الاستيراد، ومساعدة المنتجات السورية للدخول إلى إيران مراعاة للظروف التي تعانيها سورية، وعدم تنفيذ المعاملة بالمثل في هذا المجال، وإقامة ٤ معارض للبيع المباشر للمنتجات السورية في إيران وإمكانية الاستفادة من الأسواق المجاورة لها والتصدير لها عبر إيران.

مشكلة التحويل المالي والنقل

وشدد درويش على ضرورة حل مشكلة التحويل المالي، من خلال اعتماد بنك خاص في كلا البلدين مع شركتين معتمدتين للصرافة يتم التبادل التجاري بينهما على شكل اعتماد مستندي داخلي ضمن البنك بما يكفل حق المصدر والمستورد.

وفيما يتعلق بمشكلة النقل الذي يتركز على النقل البحري من إيران إلى اللاذقية والذي يعاني نتيجة عدم وجود توازن في التبادل التجاري وطول المدة للوصول، تم اقتراح إحداث شركة مشتركة بين رجال أعمال البلدين تعتمد خطاً بحرياً وتحل المشكلة بنسبة ٥٠ بالمئة.

كما تحدث درويش عن العمل على تأسيس ٣ شركات مساهمة مشتركة بين البلدين توضع الدراسات القانونية لتأسيسها خلال ٣ أشهر وستكون الشركة الأولى للاستثمار الزراعي في سورية الذي تملك إيران خبرة كبيرة فيه، والشركة الثانية صناعية والشركة الثالثة تجارية تعمل بمجال المقاولات للمساهمة بإعمار سورية وتأمين المواد الأولية للبناء.

بدوره رئيس اتحاد غرفة التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام أكد أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين وضرورة استكشاف آفاق تطويرها في مختلف المجالات، في حين أعرب رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو عن ضرورة التعاون في الاستثمارات الزراعية، وخصوصاً أن سورية وإيران من البلدان ذات الإمكانات الزراعية، ولديهما خبرة جيدة في الإنتاج الزراعي والحيواني.

إيران مستعدة للتعاون

بدوره رئيس غرفة تجارة وصناعة ومناجم وزراعة إيران غلام حسين شافعي أوضح أن القطاع الخاص الإيراني مستعد للتعاون في عملية إعادة الإعمار والأنشطة الاقتصادية لإعادة تأهيل البنية التحتية، وتحسين أوضاع القطاعات الصناعية والتعدين، وبناء الطرق، وتقديم الخدمات الفنية والهندسية، والاستثمارات المشتركة، جوارها (واستثناء الجانب السوري من تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل) حيث سيعمل الجانب السوري للغرفة على إقامة معارض بيع للمنتجات السورية في المدن والمناطق الحرة في إيران..

وتطرقت المذكرة إلى مشكلة التحويل المالي بين البلدين التي تعد المشكلة الأساسية التي تعوق تسهيل التبادل التجاري، ليصار إلى دعوة المختصين في المصرفين المركزيين السوري والإيراني إلى بحث هذا الموضوع، والتوصل إلى حل له، وأن يطرح الجانبان حلاً مؤقتاً هو اتفاق المصرفين المركزيين على اعتماد بنكين خاصين، يتفقان مع شركتي صرافة معتمدتين ومرخصتين قانوناً في كل منهما لتكونا الضامنتين لتحويل الأموال وفتح حسابات تجارية وكفالة حقوق الأطراف في أي تعاقد تجاري.

وأوضحت مذكرة التفاهم أنه وبالنظر إلى أهمية تسهيل النقل والشحن بين البلدين في زيادة مستوى التبادلات الاقتصادية، وفي إطار إنشاء خط ترانزيت النقل البري والبحري، يجب أن يسعى الجانبان لتأسيس شركة نقل مشتركة، وبالسرعة وبهدف توسيع الشراكة الاقتصادية بين فعاليات القطاع الخاص، سيعمل الجانبان على إقامة ثلاث شركات مساهمة مشتركة بين الجانبين.. الأولى: تتخصص في الاستثمارات الزراعية، وتأمين المواد الأولية والتجهيزات التي تدعم الزراعة في البلدين، خصوصاً الزراعة السورية.

والثانية: تتخصص في الاستثمارات الصناعية، وتتولى تأمين المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة السورية والتشبيك بين الصناعيين في البلدين لإقامة معامل مشتركة وإعادة تأهيل المصانع المدمرة والمتوقفة بسبب الحرب في سورية.

أما الثالثة فهي تتخصص في النشاطات التجارية بشرط أن ينجز مجلس إدارة الغرفة الدراسات القانونية اللازمة لتشكيل هذه الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع المذكرة.

والأهم – حسب الاتفاقية – أن يتعهد الجانبان بأن يقوما بالإشراف والتنظيم والمتابعة لزيارات ونشاطات وملتقيات الوفود الاقتصادية والمجموعات التجارية للقطاع الخاص ولقاءات B2B بالتناوب بين البلدين وفي كل المحافظات، وذلك بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة وزراعة ومناجم إيران واتحادات وغرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة في سورية، حيث تنجز هذه الوفود والمجموعات والنشاطات والملتقيات عملها بالشكل الذي يخدم العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وبالنظر إلى دور المعلومات في زيادة التبادلات الاقتصادية بين البلدين، أشارت مذكرة التفاهم إلى أن يتعهد الجانبان بأن يقوما بإعداد بنك معلومات شامل عن الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية في البلدين، بما في ذلك الإطار القانوني والتشريعات المتعلقة بالتجارة وفرص الاستثمار والإعلان عنها في فضاء الإنترنت والبيئة الإلكترونية ومنصات التجارة الإلكترونية. ويتعهد الجانبان بالقيام بالإجراءات اللازمة لتشكيل مركز التحكيم التجاري لدراسة وتسوية الخلافات التجارية الناشئة بين الفعاليات الاقتصادية والتجارية في البلدين.

وبالنسبة لإنشاء مركز التجارة الإيراني في المنطقة الحرة بدمشق، أشارت المذكرة إلى أن مجلسي إدارة الغرفة التجارية المشتركة في سورية وإيران سوف يعملان على أن يكون مركزاً لنشاط الشركات الإيرانية الموجودة في سورية، ويتعهدان بدعمه في إقامة الأحداث الاقتصادية والنشاطات والملتقيات التجارية، كما يتعهد الجانب السوري للغرفة بدعم مركز تجارة إيران بكل الإمكانات المتاحة، ودعم تسويق المنتجات الإيرانية، وإعطائها الأولوية في الأسواق السورية وفي دول الجوار إضافة إلى العمل على إقامة مركز تجاري للمنتجات السورية في إيران بمساعدة الجانب الإيراني للغرفة.

وأن يكون هناك دعوة من الجانبين للسلطات الحكومية المختصة في البلدين فيما يخص المواصفات والمقاييس لبحث الموضوع بينهما والتقارب في وجهات النظر.

وأخيراً أن يتم التوسع في مجال صناعة السياحة بين البلدين لتشمل كل أنواع السياحة (الدينية، العلاجية، المعارض والأعمال، الأوابد التاريخية والعمرانية والتراثية) وزيادة عدد رحلات السفر الجوي النظامية بين البلدين ما يساعد على تنشيط العمل التجاري.

من الجدير ذكره أن الوفد السوري ضم رئيسي اتحادي غرف التجارة والزراعة السورية ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة وعدداً من رؤساء وأعضاء مجالس إدارات غرف التجارة والصناعة والزراعة السورية وعدداً من الفعاليات الاقتصادية والتجارية ورجال الأعمال السوريين. كما ضم مديري عدد من المؤسسات الحكومية الاقتصادية، وهم المدير العام للمناطق الحرة والمدير العام للمؤسسة السورية للتجارة والمدير العام لهيئة تنمية الإنتاج ودعم الصادرات والمدير العام للمعارض والأسواق الدولية.

> تأسيس ٣ شركات مساهمة مشتركة بين البلدين